دور المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة في زيادة العمق المالي في العراق

أ.م. د. عمار حمد خلف / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث/ عقيل محمد رشيد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

تاريخ التقديم:2017/2/1
تاريخ القبول:2017/3/26

المستخلص:

تقوم المصارف بتعبئة المدخرات وتوجيهها داخل الاقتصاد، سواء كانت مصارف تجارية أم إسلامية وهي بذلك تسهم بزيادة العمق المالي، ويهدف هذا البحث الى قياس مدى مساهمة المصارف الإسلامية في زيادة العمق المالي في العراق، ومقارنته بالدور الذي لعبته المصارف التجارية الخاصة في المساهمة زيادة العمق المالي في العراق، وذلك من خلال استخدام مؤشرات العمق المالي ذات العلاقة، والتي تتلائم مع الاقتصاد العراقي. وقد وجد هذا البحث من خلال استخدام طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، ان المصارف الإسلامية لا تسهم في زيادة العمق المالي، كذلك هي الحال بالنسبة الى المصارف التجارية الخاصة، وان هذا الدور السلبي لكل من المصارف الإسلامية والمصارف الخاصة كان نتيجة للظروف التي يعيشها العراق، ومن أهم تلك المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي أنهيار البنى التحتية للبلد خلال مدة التسعينات بسبب الحروب التي مر بها العراق، كذلك الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد خلال تلك الفترة، ومن ثم أحداث الغزو بعد عام 2003 التي اسهمت بشكل أكبر في أنهيار البنى التحتية، وضعف الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد، بسبب حالة التدهور الامني الذي يمر به العراق، مما جعل اداء المصارف ضعيفاً.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ العمق المالي، المصارف الاسلامية، أنموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL).

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 100 المجلد 23
الصفحات 334-355

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة:

تعد نشأة المصارف الإسلامية حديثة إذا ما قورنت بالمصارف التجارية، حيث يرجع ظهور المصارف الإسلامية الى عام (1940) عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل دون فائدة، وبعد ذلك شهدت فترة السبعينات انطلاقة اول مصرف يقوم بممارسة النشاطات المصرفية الخالية من الربا، وهو بنك ناصر الاجتماعي في مصر الذي بدء بممارسة نشاطاته عام (1972) وكان دوره مهما في جذب المدخرات وتوظيفها ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد انتشار المصارف الإسلامية ووصولها الى دول الخليج كان لها دورا مهما في القطاع الحقيقي، اما في العراق فقد تم تأسيس اول مصرف إسلامي عراقي في التسعينيات من القرن الماضي، ان المصارف الإسلامية ترتبط مباشرة بالقطاع الحقيقي في عملها وهذا الامر يبرز دورها في العمق المالي الذي يعرف على انه تحسين الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي الى الجمهور، وهو يقاس من خلال عدة مؤشرات منها نسبة الائتمان /gdp ، كذلك نسبة الودائع / gdp وغيرها من المؤشرات، حيث ان المصارف الإسلامية ومن خلال ارتباطها بالقطاع الحقيقي فان غالبية نشاطاتها تكون من خلال المشاركة الفعالة في هذا القطاع (الحقيقي) من خلال عملية منح الائتمان.

أهمية ابحث:

تأتي أهمية البحث من الدور الكبير الذي تلعبه المصارف الإسلامية والتجارية في عملية جذب الأموال وتوظيفها من اجل الاسهام الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية، الاسهام الفاعل في زيادة العمق المالي.

مشكلة البحث:

إن ظاهرة انخفاض العمق المالي في العراق تعد مشكلة أساسية تعيق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المطلوبة، ومن ثم العمل على زيادة العمق المالي يعد استراتيجية أساسية لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية.

هدف البحث:

ويهدف هذا البحث الى قياس مدى اسهام المصارف الإسلامية في زيادة العمق المالي في العراق، ومقارنته بالدور الذي لعبته المصارف التجارية الخاصة في الاسهام بزيادة العمق المالي في العراق.

فرضية البحث:

وجود علاقة موجبة قصير الاجل وطويلة الاجل بين المصارف الإسلامية والعمق المالي في العراق.

أولاً: المصارف الاسلامية والعمق المالي:

1- مفهوم المصارف الإسلامية:

تم تعريف المصارف الإسلامية بأنها (مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي)[1].

2- مفهوم العمق المالي:

بينما تم تعريف العمق المالي بأنه (عملية تطوير نوعية الخدمات المالية الوسيطة وكمياتها وكفاءتها)[2]، اما شو (Shaw)في عام 1973 فقد عرف العمق المالي على انه تراكم الأصول المالية بوتيرة اسرع من تراكم الإنتاج والثروة غير المالية، اما ليفيان (Levine) في عام 2005 فقد قدم تعريف أوسع موضحا ان العمق المالي يحدث عندما يكون هناك تفاعلاً بين الأسواق المالية (الاولية والثانوي)، والأدوات (الودائع والقروض والعملات الأجنبية والسندات وسندات الدين).

[1] د. احمد سليمان خصاونة، 2008، المصارف الاسلامية-مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-استراتيجية مواجهتها، جدار للكتاب العلمي، الطبعة الاولى، عمان الأردن، ص60

[2] Escwa. Economic Trends and Impact: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected Escwa Member Countries, New York, 2005, Issue No.3, p22.

وأصحاب المصالح (مصارف ومؤسسات الادخار التعاقدي والشركات) يتفاعلون بينهم من اجل الحد من تكاليف أنجاز العقود والمعاملات وذلك من اجل أداء خمس وظائف رئيسة وهي: أ) تسهيل تبادل السلع والخدمات (مثل خدمات الدفع)، ب) حشد الادخار وتجميع عدد كبير من المستثمرين، ج) اكتساب ومعالجة المعلومات عن الشركات والمشاريع الاستثمارية المحتملة، د) متابعة الاستثمارات وممارسة حوكمة الشركات، ز) تنويع وتقليل مخاطر السيولة[3] ، في حين يلاحظ ان (Mohsin S. Khan) لا يميز بين العمق المالي والتطوير المالي ويعدها مرادفين، حيث انه يستخدم المؤشرات نفسها لقياس كلا المصطلحين[4]، في حين دراسة اخرى ميزت بين العمق المالي والتطور المالي وعدت العمق المالي بأنه أحد المقاييس الكمية للنشاط المالي في المدى القصير، والتنمية المالية تعبر عن مقياس النشاط المالي في المدى الطويل[5].

ومن خلال التعاريف المذكور انفا يلاحظ ان العمق المالي يركز بشكل أساسي على تحسين الخدمات التي يقدمها النظام المصرفي، من حيث الكمية والنوع، وذلك من اجل تجميع المدخرات وتوظيفها.

2-العلاقة بين المصارف الإسلامية والعمق المالي:

من خلال تعاريف العمق المالي التي ذكرت المذكورة انفا، فيلاحظ ان هذه التعاريف تدل على حشد الادخار لدى المصارف وزيادة الائتمان الممنوح وتقليل مخاطر السيولة، لذلك تكون اسهام المصارف الاسلامية في زيادة العمق المالي، عن طريق جذب المدخرات وتوظيفها في القطاع الحقيقي مع محاولة الوصول الى اقل مخاطرة ممكنة في عملية منح الائتمان، وهذه المساهمة للمصارف الإسلامية في زيادة العمق المالي تتم عن طريق ادواتها المستخدمة في عملية منح الائتمان والتي تتناسب مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وهذه الأدوات هي (المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والمزارعة، بيع السلم، الاستصناع، الاجارة) هذه الأدوات تستخدمها المصارف الإسلامية في منح الائتمان بما يتوافق مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وقد اثبتت هذه المصارف نجاحها في الدول التي عملت فيها من خلال اسهامها الفاعل في تطوير المجتمع وتوظيف الأموال بما يتناسب مع الصالح العام، فهناك دراسة لمجموعة من الدول المختارة في منظمة المؤتمر الإسلامي، تظهر النتائج في تلك البلدان ان المصارف الإسلامية تقوم بتعبئة المدخرات وزيادتها، وتقدم هذه الدراسة الأدلة العملية على العلاقة الإيجابية القوية بين نمو العمق المالي ونمو الأصول المصرفية الإسلامية، وان تعزيز الخدمات المصرفية الإسلامية يكون بمثابة أداة للتنمية المالية[6]. كذلك هناك دراسة أخرى تجد ان المصارف الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي من خلال الخدمات التي تقدمها ومن خلال عدم تعاملها بالربا (الفائدة) تعمل على تقليل مخاطر السيولة، في الوقت نفسه تعمل على تحفيز الاستثمار، وتعمل أيضا على امتصاص الصدمات في البلدان التي تتعرض لازمات كبيرة، كذلك تمارس المصارف الإسلامية دورا في زيادة الادخار ولاسيما في البلدان الإسلامية او البلدان التي يكون بعض سكانها مسلمين وذلك لأنها تتبع التعاليم الإسلامية في الادخار والاقراض، حيث يمتنع المسلمون من التعامل مع المصارف التجارية، وهي ومن ثم تعمل على زيادة العمق المالي من خلال تحسين الادخار والاستثمار[7]. كما اكدت دراسة أخرى ان المصارف الإسلامية تساعد على زيادة الادخار، وتؤكد الدراسة التي أجريت لـ 64 بلدا ان الافراد المسلمين يمتنعون من التعامل مع المصارف التجارية، وان قيام المصارف الإسلامية او فتح نوافذ إسلامية في بعض الدول ساعد كثيرا في جذب الأموال الى القطاع المصرفي وزيادة المدخرات وهذا من شأنه ان يزيد من إمكانية الحصول على التمويل.

---

[3] Marlyse Linda Ngo Bakang, 2001, Effects of Financial Deepening in Economic Growth in Kenya, International Journal of Business and Commerce, Vol. 4, No.07, p9

[4] Andriy Kulyk ,2002, Inflation and Financial Depth in Transition Economics, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art, National University of Kyiv-Mohyla, p2

[5] Andriy Kulyk ,2002, Inflation and Financial Depth in Transition Economics, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art, National University of Kyiv-Mohyla

[6] Keith G. Carr-Lee, B.A., 2013, Islamic Banking: Expanding Financial Depth, A Thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University.

[7] Ben Naceur, S., A. Barajas and A. Massara, 2015 "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?" IMF Working Paper No. 31.

فضلا عن ما ذكر فان المصارف الإسلامية تحظر التعامل في النشاطات الغير أخلاقية او نشاطات التزوير ومن ثم فأن عملها يكون قائم على الثقة المتبادلة، وهذا يجعل أدائها افضل من المصارف التجارية، وهي ومن ثم تعمل على زيادة العمق المالي من خلال زيادة الادخار والاستثمار وتقليل مخاطر السيولة[8].

أن هذه الدراسات ذكرت انفا تؤكد على ان المصارف الإسلامية تسهم بشكل فعال في زيادة العمق المالي من خلال دورها الذي تمارسه في المجتمع، سواء من خلال المساهمة الفعالة في زيادة الادخار والاستثمار وتقليل مخاطر السيولة، او من خلال إعادة توزيع الدخل وتحسين معيشة الفقراء، وهذا نتيجة للخدمات المالية التي تقدمها.

3-نشأة المصارف الإسلامية والمصارف الخاصة في العراق:

إن المصارف الخاصة في العراق لم يتاح لها العمل خلال 1964-1991 وذلك بسبب تأميم المصارف في عام 1964[9]، أذ كانت المصارف الحكومية فقط هي التي تعمل خلال هذه المدة، وبعد ذلك لم يتاح العمل للمصارف الخاصة الا في بداية التسعينات حيث صدر قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لعام 1991 الذي فيه تم السماح الى القطاع الخاص بالعمل في القطاع المصرفي، وهو الحال نفسها بالنسبة للمصارف الإسلامية التي تعد جزءا من المصارف الخاصة، حيث تم انشاء اول مصرف إسلامي عرقي عام 1993[10].

4-مقارنة حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية بالمصارف الخاصة والعامة:

من اجل معرفة مدى نجاح المصارف الإسلامية في عملية جذب الودائع، فلابد من معرفة حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية ومقارنته بحجم الودائع لدى المصارف التجارية الخاصة، وذلك من اجل معرفة مدى ثقة الافراد بها، ثم مقارنتها بأجمالي الودائع، من اجل ضمان سلامة التحليل، وكما في الجدول (1) الاتي:

جدول رقم (1)

حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة والعامة في العراق للمدة 1993-2014
(مليون دينار، نسبة مئوية)

السنوات	حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية (1)	حجم الودائع لدى المصارف التجارية (2)	اجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة (3) (1+2)	حجم الودائع لدى المصارف الحكومية (4)	اجمالي الودائع (5) (3+4)	نسبة 3/1 %	نسبة 5/1 %	نسبة 5/2 %
1993	578	744	1322	69854	71176	43.6	0.8	1.8
1994	1195	3866	5061	126096	131157	23.6	0.9	3.8
1995	2943	12444	15387	370973	386360	19.1	0.7	3.9
1996	3639	6831	10470	358112	368581	34.7	0.9	2.8
1997	3206	15332	18538	538227	556769	17.2	0.5	3.3
1998	4560	30860	35420	763679	799098	12.8	0.5	4.4
1999	4573	37565	42183	1010381	1052564	10.8	0.4	4.0
2000	6273	84256	90529	1161345	1251874	6.9	0.5	7.7
2001	10183	161759	171942	1722997	1894939	5.9	0.5	9.0
2002	13958	215595	229553	2535466	2765019	6.08	0.5	8.3
2003	11660	15385	27045	6458143	673318	4.2	1.7	4.0

[8] Demirguc-Kunt, A., L. Klapper and D. Randall, "Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults," World Bank Policy Research Paper No. 6642.

[9] علما ان المصارف الخاصة كانت تعمل في العراق لغاية عام 1964 عندما تم تأميمها بالكامل في نفس العام.

[10] المصرف العراقي الإسلامي، التقرير السنوي 1999، ص3

4.9	0.2	5.1	5615564	5338827	276737	262601	14136	2004
8.0	0.4	0.5	9967699	1989748	7978221	7933280	44941	2005
19.4	0.3	1.7	47056596	37885912	9170684	9008976	161708	2006
0.6	0.2	3.2	87260325	86653819	6065060	5881614	183419	2007
12.7	0.9	7.7	67414364	58810127	8604237	7933561	670676	2008
75.6	0.9	1.1	108658238	26445824	82212410	81252605	959805	2009
25.6	0.7	2.9	123294647	91686235	31608412	30676657	931755	2010
25.8	1.1	0.4	123810921	91856243	31954678	30471517	1483161	2011
25.8	1.6	0.6	124020219	91965432	32054787	30026824	2027963	2012
26.4	1.1	0.4	124782243	92536487	32245756	30788063	1457693	2013
25.8	1.2	0.4	124620484	92463587	32156897	30573222	1583675	2014

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على:
- مصرف الرافدين، التقرير السنوي، سنوات مختلفة
- مصرف الرشيد، التقرير السنوي سنوات مختلفة.
– المصارف الإسلامية التقرير السنوي سنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

يلاحظ من الجدول (1) ان حجم الودائع لدى المصارف الخاصة مقارنة الى اجمالي الودائع هو منخفض جداً، كذلك الودائع بالنسبة الى المصارف الإسلامية فهو منخفض مقارنة بأجمالي الودائع، ولكنه منخفض ايضاً اذا ما قورن بالمصارف الخاصة، أما بالنسبة للمصارف الخاصة ككل التي تعد المصارف الإسلامية جزءً منها، حيث يلاحظ ان نسبة الودائع منخفضة جدا اذا ما قورن بالمصارف العامة، والحقيقية هناك عدة أسباب لهذا الانخفاض، أذ ان المصارف الخاصة في العراق لم يتاح لها العمل خلال المدة 1964-1991، وكانت المصارف الحكومية فقط هي التي تعمل وان المصارف الخاصة لم يتاح لها العمل الا في بداية التسعينات من القرن العشرين حيث صدر قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لعام 1991 الذي فيه تم الغاء احتكار الحكومة للأعمال المصرفية، حيث تم السماح الى القطاع الخاص بالعمل[11]، وعلى الرغم من صدور هذا القانون الا ان الحكومة هي التي كانت المسيطر الوحيد على الاعمال المصرفية، حيث نجد ان اغلبية الودائع يحتفظ بها الافراد لدى المصارف الحكومية، حيث ان ثقة الافراد بها عالية جداً، وان قدرتها على تعبئة المدخرات عالية ايضاً، الامر الاخر فأن فروع مصرف الرافدين والرشيد بلغ (306) فيما بلغ فروع المصارف الخاصة مجتمعة (482) عام (2010) في العراق[12]، الامر الاخر ان الحكومة والمؤسسات العامة لا تتعامل مع المصارف الخاصة انما كل تعاملها مع المصارف العامة، كذلك لا يمكن نسيان الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في مدة التسعينات، وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي لدى نسبة كبيرة من افراد المجتمع العراقي الذي اثر سلبا ليس فقط في القدرة على الادخار و انما ايضا في حجم الاستهلاك الذي كان منخفضاً، إذ انخفض حجم الادخار المحلي في العراق من (1113) مليون دينار عام 1989 ليصبح قيمة سالبة طيلة مدة التسعينيات من القرن الماضي و التي بلغت (-18324) مليون دينار في عام 2000[13]، كما ان متوسط الدخل الحقيقي للفرد انخفض ايضا من (1005.98) مليون دينار عام 1988 الى (793.58) مليون دينار عام 1998[14]، ايضاً لا ننسى انخفاض الكثافة المصرفية في العراق له دور كبير في عدم قدرة المصارف الخاصة على تعبئة المدخرات بشكل ودائع، حيث كانت نسبة مصرف واحد لكل (14) الف فرد عام 1980.

[11] المصرف العراقي الإسلامي، التقرير السنوي 1999، ص3
[12] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2010
[13] الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا)، بيروت، دراسات الحسابات القومية، 2000، عدد 17، ص 42.
[14] وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة

بالرغم من ان في تلك الفترة كانت المصارف الحكومية هي التي تعمل فقط، حيث كان لمصرف الرافدين 191 فرع[15]، في حين بلغت مصرفاً واحداً لكل (21.6) الف فرد عام 2009 عندما كان عدد فرع المصارف التجارية العاملة في العراق (685) فرعاً[16]، وهذ يشير الى عدم استجابة المصارف للزيادة السكانية، كل هذه الاسباب ادت الى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف التجارية.

اما بالنسبة الى المصارف الاسلامية فهي لا تشكل سوى جزء بسيط من المصارف الخاصة، وبالرغم من ان تأسيسها في العراق كان منذ بداية تأسيس المصارف الخاصة الى ان دورها في تعبئة المدخرات على شكل ودائع كان ضعيف جداً، حيث كانت نسبتها في تعبئة المدخرات بالنسبة الى المصارف الخاصة ككل (43%) في عام 1993 واستمرت بالانخفاض التدريجي لتصل الى (0.4%) عام 2014، ولعل انخفاض الودائع لدى المصارف الاسلامية لا يعتبر مفاجئ اذا ما نظرنا الى الودائع لدى المصارف الخاصة ككل، التي تعتبر المصارف الاسلامية جزء منها، ولعل لنفس الاسباب التي ذكرت اعلاه من انخفاض للدخل والحصار الاقتصادي واحتكار الحكومة للعمل المصرفي، كل ذلك ادى الى انخفاض الودائع لدى المصارف الاسلامية، بالإضافة الى الاكتناز السلبي لدى الافراد، حيث ان العملة في التداول شكلت النسبة الاعظم من مكونات عرض النقد بالمستويين الضيق و الواسع ، إذ شكلت العملة في التداول اكثر من (70%) من اجمالي عرض النقد في المعنى الضيق لغاية عام 2007، و اكثر من (50%) من اجمالي عرض النقد بالمعنى الواسع لغاية عام 2014[17]، كل هذه الامور ساعدت على انخفاض الودائع لدى المصارف الاسلامية، لكن حتى بعد مقارنتها مع المصارف الخاصة كنسب فأن ادائها في تعبئة المدخرات كان ضعيف جداً، وحتى بعد مقارنة جميع المصارف الاسلامية بمصرف واحد وهو مصرف الخليج التجاري حيث كان حجم الودائع لدى مصرف الخليج في سنة 2014 (455212) مليون دينار ونسبته الى المصارف الخاصة 1.3 بينما كان حجم الودائع لدى المصارف الاسلامية التي عددها 8 مجتمعة (1583675) ونسبتها الى المصارف الخاصة 4.6% أي ان مصرف الخليج لوحده يعادل اكثر من 25% من عمل المصارف الاسلامية[18]، هذا يشير الى ضعف المصارف الاسلامية في تعبئة المدخرات وضعف ثقة الافراد فيها، كذلك لا ننسى انها منخفضة من حيث الكثافة المصرفية حيث بلغ عدد فروعها في عام 2014 مجتمعة 80 فرعاً في جميع انحاء العراق[19]، لهذه الاسباب التي ذكرت فان دور المصارف الاسلامية في جذب المدخرات كان ضعيفاً جداً.

5- مقارنة حجم الائتمان الممنوح من المصارف الاسلامية بالمصارف التجارية:

بعد ان تم مقارنة حجم الودائع لدى المصارف الاسلامية بالودائع لدى المصارف الخاصة، لابد من مقارنة حجم الائتمان الممنوح من المصارف الاسلامية بالمصارف بالائتمان الممنوح من المصارف الخاصة، والجدول (2) يبين ذلك:

[15] مصرف الرافدين، التقرير السنوي لعام 1981، ص8
[16] البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية لعام، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2009، ص81.
[17] البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية لعام، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد،2007و 2014.
[18] مصرف الخليج، التقرير السنوي، سنة 2014، ص34
[19]لبنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية لعام، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2014.

جدول رقم (2)
الائتمان الممنوح من المصارف الاسلامية والمصارف التجارية العراقية للمدة (1993- 2014)
(مليون دينار، نسبة منوية)

السنوات	الائتمان الممنوح من المصارف الإسلامية (1)	الائتمان الممنوح من المصارف التجارية (2)	اجمالي لائتمان الممنوح من المصارف الخاصة (3) (1+2)	حجم الائتمان الممنوح من المصارف العامة (4)	اجمالي الائتمان (5) (4+3)	نسبة 1/3%	نسبة 1/5%	نسبة 2/5%
1993	115	1807	1922	12957	14879	5.9	0.7	12.9
1994	975	1654	2629	38657	41586	37	2.3	18
1995	1165	5433	6598	35698	142296	17.6	0.8	4.6
1996	2649	5598	8247	48620	56867	32.1	4.6	14.5
1997	2269	7748	10053	95397	105450	22.5	2.1	9.5
1998	2491	27978	30469	107805	138274	8.1	1.8	22
1999	2984	19840	22824	128875	151699	13	1.9	15
2000	2762	48662	51424	214591	266015	5.3	1	19.3
2001	2577	48095	50636	265879	315615	5	0.8	15.9
2002	2801	177499	180300	480565	660865	1.5	0.4	27.2
2003	1580	119916	121496	499635	621131	1.3	0.2	19.5
2004	1798	301432	303230	521469	824699	0.5	0.5	36.7
2005	2430	699452	701882	1015568	1717450	0.6	0.2	32.1
2006	14194	795009	809203	1855695	2664898	1.7	0.5	30.3
2007	21933	486563	508496	2954124	3459020	4.3	0.6	14.5
2008	161811	1315075	1476886	3110568	4587454	10.9	3.5	28.1
2009	345187	1242968	1588155	4101547	5690062	21.7	6	27.9
2010	573098	2311232	2884330	8837205	11721535	19.8	4.8	24.6
2011	800091	2976264	3776355	16567721	20433076	21.1	3.9	15.4
2012	1164278	3934003	5098281	23340407	28438688	22.8	4	17.9
2013	1554203	5010888	6565091	23392166	29952012	23.6	5.1	21.9
2014	1453101	9459852	10912953	39995440	50908393	13.3	2.8	21.4

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على:
- مصرف الرافدين، التقرير السنوي، سنوات مختلفة
- مصرف الرشيد، التقرير السنوي سنوات مختلفة.
– المصارف الإسلامية التقرير السنوي سنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

من خلال الجدول (2) يلاحظ ان نسبة اسهام المصارف الإسلامية في حجم الائتمان الممنوح الى المصارف التجارية كان ضعيفاً، حيث طوال مدة التسعينات لم يتجاوز 1% من اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية، والحقيقة ان هناك عدة أسباب منها بسبب حداثة التجربة الى المصارف الإسلامية، حيث انها كمثيلتها من المصارف الخاصة لم تتأسس الا بعد عام 1991 عند السماح الى المصارف الخاصة بالعمل كما تم ذكره انفا، فضلا عن انه في تلك الفترة الحكومة هي التي كانت المسيطر الوحيد على النشاط الاقتصادي، وكان دور القطاع الخاص ضعيف جداً، ايضاً حرب الخليج التي مر بها العراق في فترة التسعينات التي أدت الى دمار البنى التحتية للبلد، فضلا عن احصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في نفس الفترة، مما أدى الى انخفاض النشاط بالنسبة الى القطاع الخاص.

مما أدى الى انخفاض الطلب على الائتمان، مما ساعد في ان تكون المصارف الحكومية هي المانح الأكبر للائتمان، ايضاً فأن المصارف الإسلامية قبل 2003 كانت صغيرة الحجم، فلم يكن هناك سوى مصرف واحد يعمل ومن ثم فان دوره في منح الائتمان كان ضعيفا ، اما بعد عام 2003 وعندما ازداد عدد المصارف الإسلامية ليصل الى 8 مصارف عام 2008، والى 80 فرع لجميع المصارف الإسلامية فقد ازداد نسبة اسهامه في منح الائتمان، ليصل عام 2013 الى (23.6%) بالنسبة الى المصارف الخاصة، و(5.1%) بالنسبة الى اجمالي المصارف، لكن هذه الزيادة ليست بمستوى الطموح، حيث ان المصارف الإسلامية تعتمد على القطاع الحقيقي في عملها، وبالتالي يجب ان يكون دورها اكبر، والحقيقة ان هناك عدة أسباب لذلك منها ان حجم المصارف الإسلامية وانتشارها قليل، فلم يبلغ سوى 80 فرع لها جميعاً عام 2014، في حين ان مصرفي الرافدين والرشيد وحدهما يمتلكان 391 فرع، إضافة الى الوضع الاقتصادي غير المستقر في البلاد وانهيار البنى التحتية فيه الامر الذي يقلل من الطلب على الائتمان، كل هذه الأمور ساعد ان يكون نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في الائتمان المحلي ضعيفة جداً، لكن اذا ما قارنا مصرف اسلاميي وليكن مصرف العراق الإسلامي الذي يعد اكبر المصارف الإسلامية وأكثرها خبرة ونشاط حيث تأسس عام 1992، بمصرف تقليدي وليكن مصرف الخليج التجاري الذي تأسس عام 1999، حيث ان حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف الإسلامي هو 128078 مليون، بينما مصرف الخليج 288100 مليون لعام 2014[20]، أي بفارق 160022 لصالح مصرف الخليج التجاري، هذ الامر يشير الى مدى تفوق المصارف التجارية على الإسلامية في منح الائتمان. والدور الضعيف الذي تلعبه المصارف الإسلامية في الاسهام في القطاع الحقيقي.

6- نسبة اسهام المصارف الإسلامية والتجارية في العمق المالي في العراق:

بعد أن تم تحليل حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة، وتحليل حجم الائتمان لدى كل منهما، سوف يتم في هذه الفقرة التطرق الى دور كل منهما في الاسهام في زيادة العمق المالي، وقياسها عن طريق المؤشرات ذات العلاقة وكما يأتي:

أ- نسبة اجمالي الودائع الى GDP:

في البلدان النامية، هناك نسبة كبيرة من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، واساس ان ارتفاع نسبة النقود بمعناه الواسع الى الدخل يعني زيادة استخدام العملة بدلا من زيادة حجم الودائع المصرفية، لهذا السبب يجب استبعاد العملة في التداول للحصول على مقياس اكثر تمثيلا للعمق المالي ويكون اكثر توضيحا للخدمات والانشطة المالية وأحد هذه المقاييس هو اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي GDP، ويركز استبعاد العملة في التداول على اساس الودائع المصرفية هي المصدر الرئيس لتمويل الاستثمار، واي ارتفاع في هذه النسبة للودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الإجمالي يجوز تفسيرها على انها تحسن في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية خارج نطاق القطاع المصرفي[21]. والجدول (3) يوضح نسبة اسهام كل من المصارف الإسلامية والمصارف التجارية في زيادة العمق المالي في العراق عن طريق المؤشر المذكور انفا وكما يأتي:

[20] مصرف الخليج، التقرير السنوي، سنة 2014، ص34

[21] Nicholas M. Odhiambo,2006, Financial Liberalization and Savings in South Africa, University of South Africa, Pretoria, p83

جدول رقم (3)
حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة والعامة للمدة (1993-2014)
(مليون دينار، نسبة مئوية)

السنوات	حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية (1)	حجم الودائع لدى المصارف التجارية (2)الخاصة	اجمالي الودائع لدى المصارف العامة والخاصة ككل (3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (4)	نسبة 1/4% (5)	نسبة 2/4% (6)	نسبة 3/4% (7)	نسبة 5/7% (8)	نسبة 6/7% (9)
1993	578	744	71176	140518	0.4	0.5	50.6	0.7	0.9
1994	1195	3866	131157	703821	0.1	0.5	18.6	0.5	2.6
1995	2943	12444	386360	2252264	0.1	0.5	17.1	0.5	2.9
1996	3639	6831	368581	2556307	0.1	0.2	14.4	0.6	1.3
1997	3206	15332	556769	3286925	0.09	0.4	16.9	0.5	2.3
1998	4560	30860	799098	4653524	0.09	0.6	17.1	0.5	3.5
1999	4573	37565	1052564	6607664	0.06	0.5	15.9	0.3	3.1
2000	6273	84256	1251874	7930224	0.07	1.0	15.7	0.4	6.3
2001	10183	161759	1894939	41945138	0.02	0.3	4.5	0.4	6.6
2002	13958	215595	2765019	45109146	0.03	0.4	6.1	0.4	6.5
2003	11660	15385	673318	33716173	0.03	0.04	1.9	1.5	2.1
2004	14136	262601	5615564	53235359	0.02	0.4	10.5	0.1	3.8
2005	44941	7933280	9967699	73533599	0.06	10.7	13.5	0.4	79.2
2006	161708	9008976	47056596	95587955	0.1	9.4	49.2	0.2	19.1
2007	183419	5881614	87260325	111455813	0.1	5.2	78.2	0.1	6.6
2008	670676	7933561	67414364	157026062	0.4	5.0	42.9	0.9	11.6
2009	959805	81252605	108658238	130643200	0.7	62.1	83.1	0.8	74.7
2010	931755	30676657	123294647	162064566	0.5	18.9	76.0	0.6	24.8
2011	1483161	30471517	123810921	217327107	0.6	14.0	56.9	1.0	24.6
2012	2027963	30026824	124020219	254225491	0.7	11.8	48.7	1.4	24.2
2013	1457693	30788063	124782243	271091778	0.5	11.3	46.0	1.0	24.5
2014	1583675	30573222	124620484	260610438	0.6	11.7	47.8	1.2	24.4

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على:
- مصرف الرافدين، التقرير السنوي، سنوات مختلفة
- مصرف الرشيد، التقرير السنوي سنوات مختلفة.
– المصارف الإسلامية التقرير السنوي سنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة

من الجدول (3) يلاحظ ان حجم العمق المالي لدى المصارف الإسلامية العراقية ضئيل جداً مقارنة بأجمالي العمق المالي لدى الجهاز المصرفي ككل، حيث يلاحظ انه حتى عام 2010 لم يتجاوز حجم العمق المالي لديها نسبة الى العمق المالي للجهاز المصرفي الواحد الصحيح، وبسبب زيادة عدد المصارف الإسلامية بدأت النسبة ترتفع تدريجياً، وهذا الأداء الضعيف للمصارف الإسلامية يعود الى عدة أسباب ذكرت سابقاً، منها النشأة الحديثة للمصارف الإسلامية وضعف انتشارها الجغرافي فضلا عن المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منها الحصار الذي كان مفروض على العراق قبل عام 2003، لا ننسى الفقر الذي يعني منه الفرد العراقي وضعف الوعي المصرفي لديه، كل هذه الأسباب ساعدت على ان يكون اداء المصارف الإسلامية العراقي ضعيفاً.

اما بالنسبة للمصارف الخاصة التجارية فأداءها كان أفضل من المصارف الإسلامية حيث كان حجم العمق المالي لديها نسبة الى العمق المالي للجهاز المصرفي ككل (3.5%) عام 1998، وارتفع الى (24%) عام 2014، ولكن ايضاً أدائها يبقى ليس بالمستوى المطلوب حيث ان نسبتها من العمق المالي لم تتجاوز (25%) من العمق المالي لدى الجهاز المصرفي ككل، وهذا يعود الى نفس الأسباب التي ذكرت سابقاً، من حداثة التجربة للمصارف الخاصة، كذلك حالة الفقر التي يعاني منها المجتمع العراقي، وانهيار البنى التحتية للبلاد وغيرها من المشاكل التي تسببت بهذا الأداء الضعيف.

ب- نسبة الائتمان الى القطاع الخاص الى GDP:

ان هذا المؤشر يتضمن نسبة الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية الى القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى ذلك يتمتع الائتمان الخاص بميزة، حيث انه يمثل بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة الى القطاع الخاص، ومن ثم فان نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، مرتبطة مباشرة بالاستثمار والنمو، وان زيادة نسبة الائتمان بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي كعلامة على مزيد من الخدمات المالية مقدمة للاقتصاد ومن ثم تحسن الوساطة المالية، والميزة الرئيسة لهذا المؤشر انه يعزل الائتمان المقدم من الوسطاء الماليين الى القطاع الخاص، حيث لا يشمل الائتمان المقدم من البنك المركزي او الائتمان المقدم من المصارف الى القطاع العام[22].

والجدول (4) يوضح نسبة اسهام كل من المصارف الإسلامية والمصارف التجارية في زيادة العمق المالي في العراق عن طريق المؤشر المذكور انفا وكما يلي:

جدول (4)

حجم الائتمان الممنوح من المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الى القطاع الخاص للمدة (1993-2014)
(نسبة مئوية، مليون دينار)

السنوات	حجم الائتمان الممنوح من المصارف الإسلامية (1)	حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الخاصة (2)	حجم الائتمان الممنوح من المصارف العامة والخاصة ككل الى القطاع الخاص (3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (4)	نسبة 1/4 (5) %	نسبة 2/4 (6) %	نسبة 3/4 (7) %	نسبة 5/7 (8) %	نسبة 6/7 (9) %
1993	115	1807	3000	140518	0.08	1.2	2.1	3.8	57.1
1994	975	1654	4384	703821	0.1	0.2	0.6	16.6	33.3
1995	1165	5433	9101	2252264	0.05	0.2	0.4	12.5	50.0
1996	2649	5598	13222	2556307	0.1	0.2	0.5	20.0	40.0
1997	2269	7748	18827	3286925	0.06	0.2	0.3	20.0	33.3
1998	2491	27978	45859	4653524	0.05	0.6	0.9	5.5	66.6
1999	2984	19840	67008	6607664	0.04	0.3	1.0	4.0	30.0
2000	2762	48662	170004	7930224	0.03	0.6	2.1	1.4	28.5
2001	2577	48095	243821	41945138	0.006	0.1	0.5	1.2	20.0
2002	2801	177499	312200	45109146	0.006	0.3	0.6	1.0	50.0
2003	1580	119916	387326	33716173	0.004	0.3	1.1	0.3	27.2
2004	1798	301432	620267	53235359	0.003	0.5	1.1	0.2	45.5
2005	2430	699452	950287	73533599	0.005	0.9	1.2	0.4	75.0
2006	14194	795009	1881014	95587955	0.01	0.8	1.9	2.1	42.1
2007	21933	486563	2387433	111455813	0.01	0.4	2.1	0.4	19.0
2008	161811	1315075	3978301	157026062	0.1	0.8	2.5	4	32.0
2009	345187	1242968	4646167	130643200	0.2	0.9	3.5	5.7	25.7

[22].Mohsin S. Khan, Abdelhak S. Senhadji, and Bruce D.Smith,2001,Inflation and Financial Depth, International Monetary Fund, No 44, P10

26.9	5.6	5.2	1.4	0.3	162064566	8527131	2311232	573098	2010
25.0	5.7	5.2	1.3	0.3	217327107	11356308	2976264	800091	2011
26.3	7	5.7	1.5	0.4	254225491	14650102	3934003	1164278	2012
29.0	8	6.2	1.8	0.5	271091778	16947533	5010888	1554203	2013
52.9	7.3	6.8	3.6	0.5	260610438	17745141	9459852	1453101	2014

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- مصرف الرافدين، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

- مصرف الرشيد، التقرير السنوي سنوات مختلفة.

– المصارف الإسلامية التقرير السنوي سنوات مختلفة.

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة

يلاحظ من الجدول (4) ان حجم العمق المالي لدى المصارف الإسلامية والمصارف التجارية ضعيفاً من خلال مؤشر حجم الائتمان الممنوح مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن حجم الائتمان للمصارف التجارية الخاصة الممنوح الى القطاع الخاص ايضاً ضعيفاً جداً، حيث لم يشكل في عام 1994 سوى (0.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الى (3.6) عام 2014، كذلك بالنسبة الى المصارف العامة كان أداءها ضعيفاً، حيث يعود هذا الى عدة أسباب منها سيطرة الحكومة على النشاط المصرفي طوال فترة التسعينات، مما أدى الى ضعف دور القطاع الخاص الامر الذي قلل من نشاط المصارف الإسلامية في منح الائتمان، كذلك حرب الخليج التي دمرت البنى التحتية للبلد، الامر الذي ساعد على ضعف القطاع الخاص وسيطرة المصارف الحكومية، ، ايضاً الوضع الاقتصادي غير المستقر وانهيار البنى التحتية خاصة بعد عام 2003 ساعد على ان يكون دور القطاع الخاص ضعيف الامر الذي قلل من امكانية زيادة منح الائتمان الى القطاع الخاص، اما بالنسبة الى المصارف التجارية فهي تعد جزءا من الجهاز المصرفي فمن الطبيعي ان يكون دورها منخفضا في منح الائتمان الى القطاع الخاص وللاسباب المذكورة نفسها، ولكن كانت نسبتها الى الجهاز المصرفي ككل في زيادة العمق المالي متذبذبة ارتفاعاً وانخفاضاً، فقد كانت تشكل (57%) نسبة الى الجهاز المصرفي ككل عام 1993، وانخفضت هذه النسبة الى (19%) عام 2007، وارتفعت مرة أخرى الى (52%) عام 2014، هذا ايضاً يعود الى حالة عدم الاستقرار الذي يعيشه الاقتصاد العراقي، اما بالنسبة الى المصارف الإسلامية فكان دورها في زيادة العمق المالي منخفض جداً، عند قياس نسبة الائتمان الممنوح من المصارف الإسلامية الى GDP، كذلك نسبتها الى الجهاز المصرفي ككل هي ضعيفة جداً، بسبب مشاكل الاقتصاد العراقي، فضلا عن حداثة تجربة المصارف الإسلامية العراقية، وقلة عددها، وضعف انتشارها.

قياس دور المصارف الإسلامية والتجارية في زيادة العمق المالي باستعمال أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)

اولاً: توصيف أنموذج (ARDL):

هنا سوف يتم تقدير العلاقة الدالية الاتية لغرض قياس وتحليل العلاقة بين المصارف الإسلامية والتجارية مع العمق المالي:

1-عندما يكون العمق المالي لدى الجهاز المصرفي دالة في GDP وحجم المصارف الاسلامية:

ciq = f (GDP, IS) ..... (1) t= 1993 – 2014

من المعادلة رقم (1) يكون بالإمكان تقدير أنموذج ARDL الذي يقيس العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل والذي يأخذ الصيغة القياسية الاتية:

$$\Delta Ciq_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_1 \Delta Ciq_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_2 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_3 \Delta IS_{t-i} +$$

$$\lambda_1 Ciq_{t-1}. + \lambda_2 GDP_{t-1} + \lambda_3 IS_{t-1}. + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

حيث ان: Ciq يمثل العمق المالي والمعبر عنه بنسبة حجم الائتمان المقدم الى القطاع الخاص مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي.
GDP يمثل الناتج المحلي الإجمالي.
IS يمثل حجم المصارف الإسلامية والمعبر عنه بقسمة أصول المصارف الإسلامية على اجمالي أصول المصارف التجارية.
Δ تمثل الفرق الاول للمتغير
α_0 تمثل الحد الثابت
n تمثل الحد الاعلى لمدد التخلف الزمني
β_1 و β_2 و β_3 تمثل الميل (slope) في الاجل القصير
λ_1 و λ_2 و λ_3 تمثل الميل (slope) في الاجل الطويل
t يمثل زمن الدراسة الممتد من 1993 الى 2014
ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي للأنموذج

2-عندما يكون العمق المالي لدى الجهاز المصرفي دالة في GDP وحجم المصارف التجارية:

Ciq= f (GDP, Iq) ……………….. (3) t= 1993 – 2014

من المعادلة رقم (3) يمكن تقدير أنموذج ARDL الذي يقيس العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل والذي يأخذ الصيغة الاتية:

$$\Delta Ciq_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_1 \Delta Ciq_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_2 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_3 \Delta Iq_{t-i} +$$
$$\lambda_1 Ciq_{t-1}. + \lambda_2 GDP_{t-1} + \lambda_3 Iq_{t-1}. + \varepsilon_t ....(4)$$

حيث ان: Ciq يمثل العمق المالي والمعبر عنه بقسمة الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي.
GDP يمثل الناتج المحلي الإجمالي.
Iq يمثل حجم المصارف التجارية والمعبر عنه بقسمة أصول المصارف التجارية على اجمالي أصول المصارف التجارية.
Δ تمثل الفرق الاول للمتغير
α_0 تمثل الحد الثابت
n تمثل الحد الاعلى لمدد التخلف الزمني
β_1 و β_2 و β_3 تمثل الميل (slope) في الاجل القصير
λ_1 و λ_2 و λ_3 تمثل الميل (slope) في الاجل الطويل
t يمثل زمن الدراسة الممتد من 1993 الى 2014
ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي للأنموذج.

1-اختبارات السكون Stationarity:

أن اختبار السكون دائماً ما يكون الخطوة الأولى، من اجل معرفة في أية رتبة سوف تسكن المتغيرات الاقتصادية الداخلة في القياس والتحليل، وسوف يتم استخدام اختبار جذر الوحدة بطريقة ديكي فولر الموسع (ADF)، والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول (5) اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة

المتغير	المستوى I(0)			الفروق الأولى I(1)		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	P-	P-value	P-value	P-value	P-value	P-value
GDP	0.9940	0.6871	0.9955	0.0086*	0.0183*	0.0048*
Is	0.6287	0.6484	0.4299	0.0765	0.2176	0.0091*
Iq	0.7692	0.9155	0.9325	0.0570	0.1527	0.0075*
Ciq	0.9903	0.4520	0.9657	0.0009*	0.0011*	0.0002*

*معنوية عند مستوى 5%

- المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4).

- ملاحظة: تم استخدام المعلمة الاحتمالية (Prob)، وهو أسلوب متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع t الحرجة، فاذا كانت قيمة Prob أكبر من 0.05% فالمعلمة غير معنوية، اما إذا كانت اقل من 0.05% فالمعلمة معنوية.

يلاحظ من النتائج في الجدول (5) تم سكون جميع المتغيرات عند الفرق الأول، وذلك بعد اجراء اختبار جذر الوحدة، ومن ثم بالإمكان استخدام أنموذج (ARDL) لأنه يقبل المتغيرات الساكنة عند الفرق الأول.

1-تحليل العلاقة بين (Ciq, IS, GDP)

Ciq= f (IS,GDP)

أ- أختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

لابد من اجراء اختبار التكامل المشترك من اجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، بوصفها تعد الخطوة الأولى في نموذج (ARDL)، ويتم هذا الاختبار بواسطة اختبار الحدود F (F- bounds test) و الموضح نتائجه في الجدول (6):

جدول (6) اختبار F الحدود F - bounds للتكامل المشترك

قيمة F المحتسبة	F- statistic = 4.07	
القيم الحرجة	عند المستوى I(0)	اخذ الفروق الأولى I(1)
%10	2.63	3.35
%5	3.1	3.87
%2.5	3.55	4.38
%1	4.13	5

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

يمكن الكشف عن وجود تكامل مشترك من خلال الجدول (6) من خلال قيمة (F-bounds)، فاذا كانت اعلى من الحدود او داخل الحدود فأنه يدل على وجود التكامل المشترك، ومن خلال الجدول يلاحظ ان وجود التكامل المشترك عند القيمة الحرجة (5%) حيث بلغت قيمة (F-bounds) المحتسبة (4.07).

ب- تقدير جودة الأنموذج ومدى خلوه من المشاكل القياسية:

بعد اختبار التكامل المشترك يتم تقدير جودة الأنموذج ومدى خلوه من المشاكل القياسية، والجدول (7) يوضح ذلك:

جدول (7) اختبار جودة الأنموذج

المعلمة	القيمة
R-squared	0.93
Adjusted R-squared	0.91
F-statistic Prob (F-statistic)	57.3 (0.0000)
Durbin-Watson stat	1.891124
Durbin's h-statistic	0.45

ملاحظة: هذه التقديرات استناداً الى أنموذج ARDL المقدر على أساس Akaike info criterion (AIC) (1,0,0)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

يشير الجدول (7) ان الاختبارات الاحصائية للأنموذج توضح جودة الأنموذج المقدر من خلال قيمة (R^2) البالغة 93%، فضلاً عن قيمة اختبار (F-Stat.) المعنوية احصائياً والبالغة (57.3)، كما لا يمكن الاعتماد على قيمة احصائية DW-statistic والبالغة (1.89) لأنها تعد مضللة في نماذج الانحدار الذاتي، و بالتالي يستعمل بدلاً عنها احصائية (Durbin's h-statistic) و البالغة قيمتها (0.45) و أن قيمة Durbin's h-statistic تتوزع توزيعا طبيعياً Standard Normal Distribution عند فرضية العدم (H_0) ، و ان القيمة الاحصائية لـ h تكون (±3) عند مستوى معنوية (1%) او (±1.96) عند مستوى معنوية (5%) . إذ نقارن قيمة h المحتسبة مع القيم الحرجة لغرض اختبار وجود او عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الأنموذج المقدر. فاذا كانت قيمة h المحتسبة أصغر من (±3) فان ذلك يعني قبول فرضية العدم (H_0) عند مستوى معنوية (1%) والتي تعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ في الأنموذج المقدر، والعكس صحيح. وبما ان قيمة (h) هي اقل من (1.96) مما يشير الى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ (Autocorrelation) إذ وكما أسلفنا يتم استعمال احصائية (h) بدلا من احصائية (DW)، وان إحصائية Durbin's h-statistic والتي يطلق عليها احيانا h D.W يمكن الحصول عليها من المعادلة رقم (5) الأتية[23]:

$$h = (1-\frac{d}{2})\sqrt{\frac{n}{1-n\sigma_\gamma^2}} \text{.....(5)}$$

$$h = (1-\frac{1.891124}{2})\sqrt{\frac{22}{1-22(0.244665)^2}} = 0.45\text{.....(6)}$$

إذ أن :

h تمثل اختبار أحصائية Durbin's h-statistic

d تمثل قيمة اختبار داربن واتسن الاعتيادية DW-statistic

n تمثل عدد المشاهدات

σ_γ^2 تمثل قيمة مربع التباين المقدرة لمعلمة المتغير التابع المتخلف زمنيا = (Std. Error)^2

[23]Dimitrios Asteriou and Stephen G. Hall, 2006, Applied Econometrics A Modern Approach Using EViews and Microfit, Palgrave Macmillan, New York, p146.

ج- تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفقاً لأنموذج ARDL:

بعد ان تم الكشف عن وجود التكامل المشترك واختبار جودة الأنموذج، فيمكن الان تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سواء القصيرة الاجل او طويلة الاجل، والجدول (8) يوضح ذلك:

جدول (8) تقدير العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل

العلاقة في الاجل القصير		
المتغيرات	coefficient	Prob
D(IS)	0.251357	0.50
D(GDP)	-0.000000	0.73
ECT	-0.540144	0.00
العلاقة في الاجل الطويل		
المتغيرات	coefficient	Prob
IS	0.006725	0.98
GDP	0.000000	0.00

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ملاحظة : ECT تمثل حد تصحيح الخطأ Error Correction Term

يشير الجدول (8) الى عدم وجود علاقة قصيرة الاجل بين (Ciq) و(is) و(gdp) وذلك لمجموعة من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي ذكرت سابقاً، من أهمها هي حداثة التجربة حيث تم تأسيس اول مصرف إسلامي عراقي (1993)، فضلا عن سيطرة الحكومة على النشاط المصرفي طوال فترة التسعينات، مما أدى الى ضعف دور القطاع الخاص الامر الذي قلل من نشاط المصارف الإسلامية في منح الائتمان، كذلك حرب الخليج التي دمرت البنى التحتية للبلد، الامر الذي ساعد على ضعف القطاع الخاص وسيطرة المصارف الحكومية، وكانت المصارف الحكومية تستخدم الأموال لسد عجز الموازنة، الامر الاخر هو ضعف انتشار المصارف الإسلامية ومن ثم ضعف دورها في منح الائتمان، ايضاً الوضع الاقتصادي غير المستقر وانهيار البنى التحتية ولاسيما بعد عام 2003 ساعد على ان يكون دور القطاع الخاص ضعيف الامر الذي قلل من امكانية زيادة منح الائتمان، كل هذه الأمور ساعدت الى ان تكون العلاقة بين (Ciq) و(is) و(gdp) معدومة في الاجل القصير.

اما قيمة معامل تصحيح الخطأ Error Correction Term (ECT) فهي تدل على ان الأنموذج يتجه نحو تحقيق التوازن في الأمد الطويل، ذلك لان قيمت (coefficient) الخاصة بها سالبة وهي (0.54-) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية وهي (0.00)، وهو شرط اتجاه الأنموذج نحو تحقيق التوازن في الاجل الطويل بسرعة (54%) في السنة الواحدة.

اما عن العلاقة طويلة الاجل بين (Ciq) و(is) فهي لا تختلف عن العلاقة قصيرة الاجل، فالأنموذج يدل على عدم وجود علاقة بينهما، بينما توجد علاقة طويلة الأمد بين (Ciq) و (gdp) وهذا امر طبيعي لان الدولة هي الراعي الأساس لعملية الائتمان، وان زيادة gdp يؤدي الى زيادة الائتمان وذلك لنفس الأسباب التي ذكرت سابقاً، من حرب ودمار للبنى التحتية وحصار وغيرها التي أدت الى ضعف القطاع الخاص.

ح-اختبار استقرار انموذج ARDL المقدر:

لغرض التحقق من استقرار أنموذج ARDL المقدر فأنه سيتم استعمال اختبارين هما: أولاً، اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع the cumulative sum of the recursive residuals (CUSUM) وثانياً، اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة the cumulative sum of recursive residuals squared (SUSUMSQ) المطوران من قبل براون واخرون Brown et al[24]، فاذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) و (SUSUMSQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى 5%، فأن فرضية العدم التي تنص على أن جميع المعلمات هي مستقرة تعد مقبولة[25]، حيث يبين الشكلين (1) و(2) بوضوح ان الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للأنموذج المقدر ARDL.

شكل (1) المجموع التراكمي للبواقي المتابع

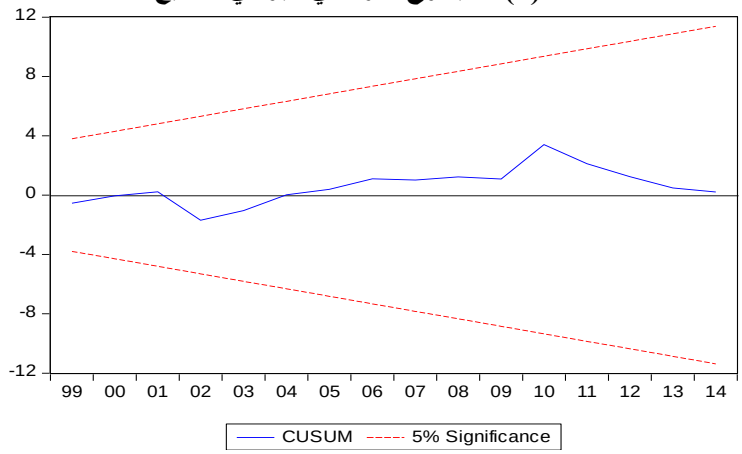

شكل (2) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

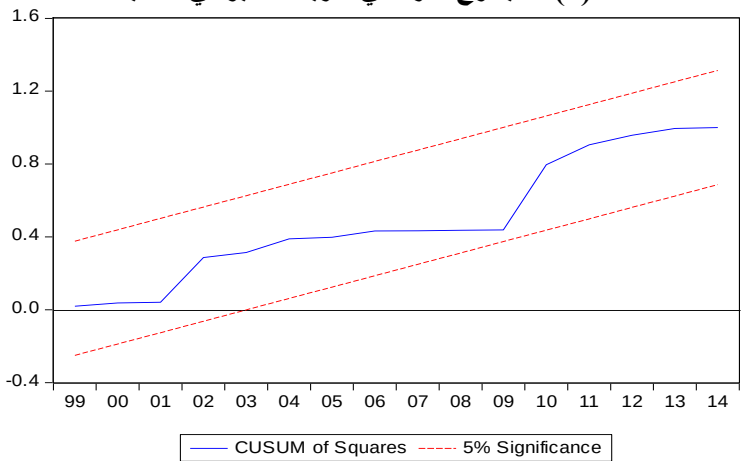

[24] Brown, R.L., Durbin, J and Evans, 1975, J. M. Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of Royal Statistical Society, Series B, pp 149-192.

[25] محمد صالح سلمان و عمار حمد خلف، تحليلي العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف و معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1980 – 2009، مجلة الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 4، 2012، ص 34 – 55 .

2- تحليل العلاقة بين (Ciq, Iq, gdp)

Ciq=f (Iq, gdp)

أ-اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

لابد من اجراء اختبار التكامل المشترك من اجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، بوصفها تعد الخطوة الأولى في نموذج (ARDL)، ويتم هذا الاختبار بواسطة اختبار الحدود F (F- bounds test) و الموضح نتائجه في الجدول (9):

جدول (9) اختبار F الحدود F - bounds للتكامل المشترك

قيمة F المحتسبة	F- statistic = 4.57	
القيم الحرجة	عند المستوى I(0)	اخذ الفروق الأولى I(1)
%10	2.63	3.35
%5	3.1	3.87
%2.5	3.55	4.38
%1	4.13	5

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

يمكن الكشف عن وجود تكامل مشترك من خلال الجدول (9) من خلال قيمة (F-bounds)، فاذا كانت اعلى من الحدود او داخل الحدود فأنه يدل على وجود التكامل المشترك، ومن خلال الجدول يلاحظ ان وجود التكامل المشترك عند القيمة الحرجة (5%) حيث بلغت قيمة (F-bounds) المحتسبة (4.57).

ت- تقدير جودة الأنموذج ومدى خلوه من المشاكل القياسية:

بالطريقه السابقة نفسها فأنه بعد اختبار التكامل المشترك يتم تقدير جودة الأنموذج ومدى خلوه من المشاكل القياسية، والجدول (10) يوضح ذلك:

جدول (10) اختبار جودة الأنموذج

المعلمة	القيمة
R-squared	0.93
Adjusted R-squared	0.92
F-statistic Prob (F-statistic)	59.31 (0.0000)
Durbin-Watson stat	1.944234
Durbin's h-statistic	0.244

ملاحظة: هذه التقديرات استناداً الى أنموذج ARDL المقدر على أساس Akaike info criterion (AIC) (1,0,0)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

يشير الجدول (10) الى ان الاختبارات الاحصائية للأنموذج توضح جودة الأنموذج المقدر من خلال قيمة (R) البالغة 93%، فضلاً عن قيمة اختبار (.F-Stat) المعنوية احصائياً والبالغة (59.31)، كما لا يمكن الاعتماد على قيمة احصائية DW-statistic والبالغة (1.94) لأنها تعد مضللة، ومن ثم يستعمل بدلاً عنها احصائية (Durbin's h-statistic) والبالغة قيمتها (0.244). وبما ان قيمة (h) هي اقل من (3) هذا يعني قبول فرضية العدم H(0) التي تنص على خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ (Autocorrelation) عند مستوى معنوية (5%)، إذ وكما أسلفنا يتم استعمال احصائية (h) بدلا من احصائية (DW).

ث- تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفقاً لأنموذج ARDL:

بعد ان تم الكشف عن وجود التكامل المشترك واختبار جودة الأنموذج، فيمكن الان تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سواء القصيرة الاجل او طويلة الاجل، والجدول (11) يوضح ذلك:

جدول (11) تقدير العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل

العلاقة في الاجل القصير		
المتغيرات	coefficient	Prob
D(Iq)	0.012544	0.90
D(GDP)	-0.000000	0.62
ECT	-0.428484	0.00
العلاقة في الاجل الطويل		
المتغيرات	coefficient	Prob
Iq	0.006725	0.58
GDP	0.000000	0.04

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ملاحظة : ECT تمثل حد تصحيح الخطأ Error Correction Term

يشير الجدول (11) الى عدم وجود علاقة قصيرة الاجل بين (Ciq) و(iq) و(gdp) وذلك لمجموعة من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي ذكرت سابقاً، من أهمها هي حداثة لتجربة المصارف الخاصة حيث لم تعاود العمل الا في التسعينات من القرن الماضي، فضلا عن سيطرة الحكومة على النشاط المصرفي طوال فترة التسعينات، مما أدى الى ضعف دور القطاع الخاص الامر الذي قلل من نشاط المصارف الخاصة في منح الائتمان، كذلك حرب الخليج التي دمرت البنى التحتية للبلد، الامر الذي ساعد على ضعف القطاع الخاص وسيطرة المصارف الحكومية، وكانت المصارف الحكومية تستخدم الأموال لسد عجز الموازنة، الامر الاخر هو ضعف انتشار المصارف الخاصة ومن ثم ضعف دورها في منح الائتمان، ايضاً الوضع الاقتصادي غير المستقر وانهيار البنى التحتية ولاسيما بعد عام 2003 ساعد على ان يكون دور القطاع الخاص ضعيفا الامر الذي قلل من امكانية زيادة منح الائتمان، كل هذه الأمور ساعدت الى ان تكون العلاقة بين (Ciq) و(iq) و(gdp) معدومة في الاجل القصير.

اما قيمة معامل تصحيح الخطأ Error Correction Term (ECT) فهي تدل على ان الأنموذج يتجه نحو تحقيق التوازن في الأمد الطويل، ذلك لان قيمت (coefficient) الخاصة بها سالبة وهي (0.42-) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية وهي (0.00)، وهو شرط اتجاه الأنموذج نحو تحقيق التوازن في الاجل الطويل بسرعة (42%) في السنة الواحدة.

اما عن العلاقة طويلة الاجل بين (Ciq) و(is) فهي لا تختلف عن العلاقة قصيرة الاجل، فالأنموذج يدل على عدم وجود علاقة بينهما، بينما توجد علاقة طويلة الأمد بين (Ciq) و (gdp) وهذا امر طبيعي لان الدولة هي الراعي الأساس لعملية الائتمان، وان زيادة gdp يؤدي الى زيادة الائتمان وذلك لنفس الأسباب التي ذكرت سابقاً، من حرب ودمار للبنى التحتية وحصار وغيرها التي أدت الى ضعف القطاع الخاص.

ح-اختبار استقرار انموذج ARDL المقدر:

بالطريقة السابقة نفسها فأنه سيتم استعمال اختبارين هما: أولاً، اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع the cumulative sum of the recursive residuals (CUSUM) وثانياً، اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة the cumulative sum of recursive residuals squared (SUSUMSQ) المطوران من قبل براون واخرون Brown et al، حيث يبين الشكلين (3) و(4) بوضوح ان الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للأنموذج المقدر ARDL.

شكل رقم (3) المجموع التراكمي للبواقي المتابع

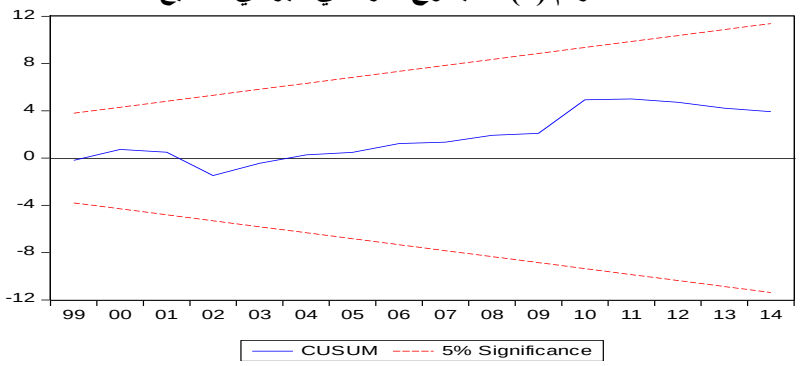

شكل رقم (2) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

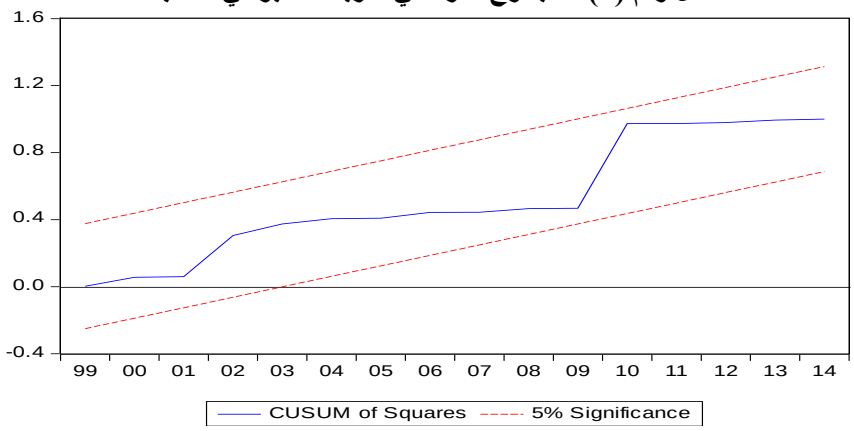

رابعاً: الاستنتاجات:

1- تعد نشأة المصارف الخاصة في العراق سواء إسلامية او تقليدية حديثة، حيث لم تأسس سوى في التسعينات من القرن الماضي.

2-ان نسبة الودائع لدى المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة لم تشكل سوى جزءا بسيطا من الودائع لدى المصارف التجارية ككل.

3-ان نسبة الائتمان الممنوح من المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة لم يشكل سوى جزءا بسيطا بالنسبة الى الائتمان الممنوح من المصارف التجارية.

4-بصورة عامة كان أداء المصارف الإسلامية والمصارف التجارية ضعيفاً وذلك بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

5-عدم وجود علاقة قصيرة الاجل او طويلة الاجل بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة والعمق المالي في العراق.

7-تشير نتائج التحليل القياسي الى عدم وجود علاقة قصيرة الاجل او طويلة الاجل بين المصارف التجارية الخاصة والعمق المالي في العراق.

خامساً: التوصيات:

1- يجب اجراء إصلاحات في المصارف الخاصة سواء كانت المصارف الإسلامية او المصارف التجارية من اجل زيادة دورها في جذب الودائع ومنح الائتمان.
2- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد وذلك بتباع السياسات الملائمة.

المصادر:

المصادر العربية:

1-الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي، 1998، المصارف الإسلامية بين النظرية والواقع، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن.
2-خصاونة، احمد سليمان، 2008، المصارف الاسلامية-مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-استراتيجية مواجهتها، جدار للكتاب العلمي، الطبعة الاولى، عمان الأردن.
3- محمد صالح سلمان، عمار حمد خلف، 2012، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات اسعار الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2009، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 4.
4-الاسكوا (اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا)، دراسات الحسابات القومية،1997، عدد 17.
5-الاسكوا (اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا)، دراسات الحسابات القومية،2000، عدد20.
6-البنك المركزي العراق، النشرات الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، السنوات 1993 -2014.
8-مصرف البلاد الاسلامي، التقارير السنوية، للسنوات، 2008-2014.
9-مصرف التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار، التقرير السنوي، للسنوات، 2008-2014.
10-مصرف الخليج، التقرير السنوي، للسنوات، 2014.
11-مصرف الرافدين، التقرير السنوي والميزانية العمومية، بغداد، السنوات، 1993-2014.
12-مصرف الرشيد، التقرير السنوي والميزانية العمومية، بغداد، السنوات 1993-2014.
مصرف ايلاف الإسلامي، التقرير السنوي، 2005-2014.
13-مصرف جيهان الإسلامي التقرير السنوي، للسنوات، 2009-2014.
14-مصرف دجلة والفرات الإسلامي، التقرير السنوي، السنوات، 2007-2014.
15-مصرف كوردستان الإسلامي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، 2005-2014.

المصادر الأجنبية:

1-Asteriou ,Dimitrios and Hall, Stephen G, 2006, Applied Econometrics A Modern Approach using Eviews and Microft, palgrave Macmillan, New York.
2-Eviews 9 User's Guide II, CHAPTER 27,
3-L. Megginson, Wiliam, 2005, The Financial Economics of Privatization, Oxford University Press, New.
4-Escaw, Economic Trends and Impact: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected Escaw Member Countries, 2005, Issue. No.3, New York.
5-Andriy Kulyk ,2002, Inflation and Financial Depth in Transition Economics, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art, National University of Kyiv-Mohyla.

6-Keith G. Carr-Lee, B.A., 2013, Islamic Banking: Expanding Financial Depth, A Thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University.
7-Nicholas M. Odhiambo,2006, Financial Liberalization and Savings in South Africa, University of South Africa, Pretoria
8-Al-Oqool1, Mohammed Ali, Okab1, Reem & Bashayreh, Mohammed, February 25, 2014, Financial Islamic Banking Development and Economic Growth, International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No 3.
9-Ben Naceur, S., A. Barajas and A. Massara, 2015 "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?" ***IMF Working Paper No. 31*****.**
10-Brown, R.L., Durbin, J and Evans, 1975, J. M. Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of Royal Statistical Society, Series B.
11-Demirguc-Kunt, A., L. Klapper and D. Randall, "Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults," ***World Bank Policy Research Paper No. 6642*****.**
12-Hassanudin, T., Yousof, H., Hanafi, H., & Ebrahim. (2013). Do islamic banks contribute to the economic growth than conventional banks? The empirical investigations of bahrain dual banking. International Journal of Science Commerce and Humanities,1(3),
13-Hassan, M. and J. Dridi, 2010, "The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study," ***IMF Working Paper No. 201*****.**
14-S.Khan. Mohsin, Abdelhak S. Senhadji, and Bruce D.Smith,2001,Inflation and Financial Depth, International Monetary Fund, No 44
15-S. Khan, Mohsin, 2009, Islamic Interest-Free Banking, International Monetary Fund, Vol. 33,

The Role of Islamic Banks and Private Commercial Banks in Increasing Financial Depth in Iraq

Abstract:

The banks mobilize savings and channel them to the economy, whether commercial or Islamic banks and thus both contribute to increasing financial depth, the objective of this paper is to measure the contribution of the Islamic banks in increase financial depth in Iraq, and compared the role played by private commercial banks in contributing to increasing financial depth in Iraq. The paper has been applying the most used indicators of financial depth that used widely in the literatures, especially those applicable with the Iraqi economy. The paper found via using the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) that Islamic banks did not contribute to increasing financial depth in Iraq, as well as for the privately-owned commercial banks,

This negative role of both Islamic banks and private banks was a result of the conditions experienced by Iraq's economy, and the most important problems facing the Iraqi economy is the destroyed infrastructure of the country during the period of nineties because of the wars and the economic blockade imposed on Iraq during that period, and then the invasion after 2003 that contributed more to the ruin of infrastructure. In addition, lower role played by the private sector in the economy in association with the uncertain security situations in Iraq, making the performance of banks too weak.

Keywords: **Financial Depth, Islamic Banks, Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL).**